

## لماذا الحشد الشعبي؟

المسلحة الأربعة، وأعادتها إلى إمرة القائد العام للقوات المسلحة.

وإلى هنا، وبناءً على كل هذه المبررات والمقدمات والنتائج، صار ثابتاً وجلياً أن الحشد الشعبي لم يعد جيشاً رديفاً مساعداً للجيش الرسمي العراقي، بل رقيباً ومُسيئاً مسلطاً عليه، أقوى منه، وأفضل منه تسليحاً، وأكثر هيبته وهيمنة، وأقل التزاماً بالإنظمة المهنية العسكرية التراثية المتوارثة.

وخاصة القول هي أن هذا الحشد لو كان عراقياً خالصاً لاعتبرناه كياناً مُفتعلاً، جعلته أحزاب السلطة وتياراتها وكتلتها السياسية باباً لسرقة أموال الدولة، ودرعاً لحماية فسادها، ولإضفاءه إلى حالات الفساد المالي الكثيرة التي أصبحت عادية في العراق الديمقراطي الجديد، ولانظرنا يوماً يجيء، فينتفض فيه الشعب العراقي كله، وليس شيعته فقط، وينتصر، ثم يحاسب من سرق، ومن غدر، ومن خان.

ولكنه لم يكن عراقياً، ولن يكون. فهو، من عمامته إلى كعبه، حداثته، إيراني الولاية والانتماء، وأحد الأذرع التي يستخدمها النظام الإيراني ضد خصومه العراقيين والعرب والأجانب، ولا يتلقى أوامره من وزير الدفاع العراقي، ولا من رئيس الدولة، ولا من رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، بل كان يتلقاها من القاتل قاسم سليمان، والأن من ورثته إسماعيل قاضي، فقط لا غير.

الم يتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية وهو يقول قبل أيام "إن حشدنا الشعبي بزعماء الفياض سيدمر القوات الأميركية دفاعاً عن إيران".

وهذا ما يفسر تخاذل الحكام العراقيين، جميعهم، بدءاً بالرؤساء والوزراء وانتهاءً بالمصفيين الجالسين تحت قبة البرلمان، وعجزهم عن المساس بأي شأن من شؤونهم، ومسارعة أكبرهم قبل أصغرهم إلى تلبية أوامره، كلها، مشروعة أو غير مشروعة، وتأمين احتياجاته، دون نقاش.

والحقيقة أننا لا نعتب على نوري المالكي، وحيدر العبادي، وعادل عبدالمهدي، بسبب عدم قيامهم بلجم هذا الكيان الشاذ الذي أصبح أذاه أكثر من نفعه، وذلك لأنهم متطوعون لخدمة إيران، وللدفاع عنها، عن قناعة كاملة بأنهم بهذه التبعية لا يخونون وطنهم وأهلهم، بل هم يؤدون واجب العقيدة والعبادة.

**لم يعد الحشد الشعبي جيشاً رديفاً ومساعداً للجيش الرسمي العراقي بل رقيباً ومُسيئاً مسلطاً عليه أقوى منه وأفضل منه تسليحاً وأكثر هيبته وهيمنة وأقل التزاماً بالإنظمة العسكرية والتراثية المتوارثة**

ولكننا نعتب على مصطفى الكاظمي، رئيس وزرائنا الجديد، الذي أوحى لنا بأنه أتى على حصان أبيض لتحرير الحبيبة من أيدي الخاطفين، وبأنه الموكل بإصلاح ما خربه أسلافه السابقون. باعتبارها القائد العام للقوات المسلحة، ويتمتع بدعم شعبي لم يتوفر لغيره من قبل، وعلى تأييد دولي غير مسبوق، كنا نتوقع منه أن يسارع إلى تحجيم هذا الكيان المتمرد على الدولة، ودستورها وساداتها وكرامة شعبها، والمعتزل الحقيقي لعودة الحياة المدنية، والتمتلك الأكبر للسيادة الوطنية، والمخرب الأول لمصالح الشعب العراقي وعلاقاته الخارجية. وحين لا يفعل سنعزده، ونظن بأنه يراوغ ويئاور في انتظار الفرصة المناسبة، ولكن زيارته لقر قيادة الحشد الإيراني، وإرثه قميصه، مصيبة. وكذلك إعلانه صراحة أن الحشد، على نفس الدرجة من الأهمية مقارنة مع الجيش والأمن وجهاز مكافحة الإرهاب.

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

لا يوجد، حتى في أكثر دول العالم تخلفاً وفشلاً، جيش وطني وشرطة، ثم جيش آخر اسمه الحشد الشعبي. فهل سمعتم عن حشد شعبي أميركي، أو روسي، أو فرنسي، أو حتى مصري، أو سعودي، أو إماراتي، مثلاً؛ أبداً. وذلك لأن التاريخ لم يخبرنا عن حكومة، سوى في إيران والعراق، تتآمر مع أحزابها ومرجعياتها على الحط من قيمة جيشها الوطني، وتعتمد إصابة ضباطه وجنوده بالإحباط، وتشعرهم بقلة القيمة، وبالذونية.

فهما يقولان لهم، بالفعل وليس بالكلام: أنتم غير مؤتمنين على حماية الوطن وسيادته وكرامة شعبه، وبسبب عجزكم فإننا ملزمون بأن نؤسس جيشاً آخر غير جيشكم، ننق به، ونستامنه، حتى وإن كان أغلب مسلحيهم من غير العسكريين، ومن غير المتعلمين، وكثير منهم من أصحاب السوابق الجنائية، ونخصه بما لا يملكه جيشكم الوطني من الأسلحة والمعدات الحديثة، ونفعل كل ما هو ممكن لدعمه، وتقوية ساعده.

وبهذه المحاباة أصبح الحشدي مدلاً ومفضلاً في الوظائف والعقود والعمولات وتجارة المحرمات، وقادراً على أن يرتكب ما يشاء من المخالفات والمخالفات، وأن يبلغ به الغرور حداً يبيع له أن يشتم رئيس جمهوريته، وأن يهين رئيس الوزراء، ويهدد أكبر رأس في الحكومة، والبرلمان، والجيش، والشرطة، دون حساب أو عقاب.

والمعروف أن هذا الحشد الشعبي تشكل في منتصف يونيو 2014، في أعقاب سقوط محافظة نينوى واحتلالها من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، كجيش رديف للجيش الوطني لمواجهة الاحتلال. وحين أصدرت المرجعية الدينية في النجف فتاها المسماة بفتوى "الجهاد الكفائي" التي دعت القادرين على حمل السلاح إلى التطوع لمقاتلة داعش، سارع القاتل قاسم سليمان إلى اغتنامها فرصة ذهبية لدمج ميليشيات بدر، وعصابات أهل الحق، وكتائب حزب الله، مؤسساً حرسه الثوري الإيراني الجديد، ولكن بتبؤب عراقي ديني طائفي أوصت به المرجعية. ولا ننكر أن فصائل من الحشد ساهمت في معارك التحرير، ولكن جزء كبيراً من النصر على الدواعش صنعته الجيش العراقي وأجهزة الأمن والشرطة.

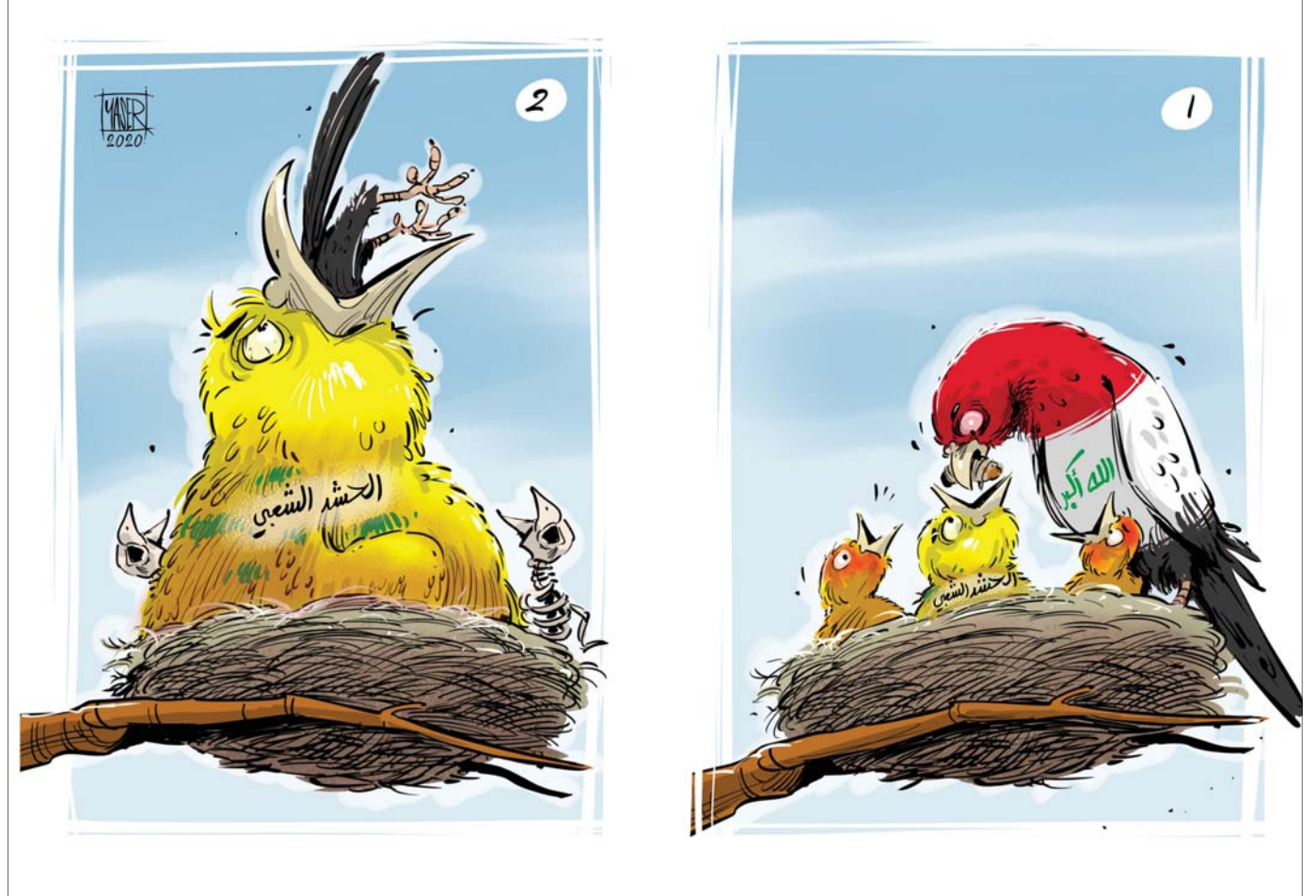
ثم إن هذا النصر لم يكن ليكتمل لولا الدعم الكبير الذي قدمته قوات التحالف الدولي، بخبراتها وأقمارها التجسس وطيرانها الذي كان حاسماً وفعالاً، باعتراق رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

وإلى هنا كان من الواجب والعدالة أن يُحل، وأن يعاد مسلحوه إلى منازلهم، مع الشكر والامتنان، وإراحة ميزانية الدولة المتهاككة من مصاريفه، بعد أن أعلن رئيس الحكومة، حيدر العبادي، في التاسع من ديسمبر 2017 عن اكتمال تحرير الأراضي العراقية، وإحكام السيطرة على الحدود الدولية العراقية السورية، من منفذ الوليد إلى منفذ ربيعة.

ولم يكن انتهاء الحرب ضد داعش وانتفاء الحاجة إلى الجهاد الكفائي هما السببين الوحيدين اللذين يفرضان حلّه، بل لأنه تحول إلى باب ارتزاق وسرقة للمال العام، وإلى شرعنة للعمالدة للأجانب، والعبث بالأمن الوطني والسيادة الوطنية وسلطة القانون.

هذا مضاف إلى ما رافق وجوده من انتهاكات ترقى إلى درجة التطهير العرقي، التي مارسها ميليشيات الحشد في المدن العراقية المحررة من "داعش"، بحسب منظمات محلية ودولية، ومنها قيامه بالتعذيب والإخفاء القسري، وقتل المدنيين والأسرى تحت التعذيب، ونهب مدن وقرى ثم حرق الآلاف من المنازل، والمحال فيها، ونسفها بالمتفجرات، ودمر قرى بالكامل، ومنع النازحين من العودة إلى مدنهم وقراهم، من يومها وإلى الآن.

حتى أن المرجعية التي اقتت بتأسيسه غضبت عليه، بعد أن طفق كيل الباطل، وسحبت منه فصائلها



## تراجع الكاظمي عن خياراته هزيمة أمام الميليشيات

هو تنفيذ سياسة ترامب باحتواء نظام طهران عبر العقوبات الاقتصادية، لدفعه للإذعان وليس تغييره، ولفك صلته بأدواته المسلحة وكتلته في العراق. واحد من الأميركيين الذي ارتبط اسمه بكره العراقيين، هو الحاكم المدني، بول بريمر، الذي صنع من غالبية المنزويين والحفاة والجهلاء من الزوايا المظلمة زعماء لحكم العراق، ثم "بصق" عليهم بعد خروجه من العراق في مذكراته؛ اليوم يدافع عن النظام السياسي الحالي الذي صنع حكمه، في مقابلة تلفزيونية له قبل ثلاثة أيام يقول "إن العراق يعيش في ظل دستور كتبه العراقيون، ووافق عليه الشعب في استفتاء عام، وهناك برلمان منتخب، والكاظمي يشكل سادس انتقال سلس للسلطة في العراق في ظل ذلك الدستور، ما يمنحه شرعية اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح العراق وأمنه".

ويعترف بريمر بأن السيطرة على الجماعات المسلحة الموازية للقوات العراقية النظامية ليست بالأمر الهين، ويطلب حكومة واشنطن بدعم الكاظمي في هذه المهمة، معتقداً أن العالم في مواجهة مسعى إيراني استراتيجي، وهو إعادة النفوذ الفارسي الذي يبدأ من منتصف باكستان إلى سواحل لبنان، وأن طهران لن تتنازل عن هذا الهدف، وستستمر في استخدام قوتها والعنف الذي تراه مطلوباً لتحقيق أهدافها. لكن بريمر لم يقل للرأي العام لماذا جاء وإدارته في عهد بوش الابن بهؤلاء التابعين حكماً في العراق. ولو كان صادقاً لأعلن مصر 12 مليار دولار أخفقت من العراق في عهده. قادة الأحزاب يتعاطون بمكر وخبث مع الكاظمي، ويدعونه إلى التركيز على الأزمة الاقتصادية والانتخابات المبكرة ويضحونه بعدم الاقتراب من ملف سيطرة الحكومة على السلاح. لكنه يعلم بأن الميليشيات أصبحت خطراً على الدولة، بعد سيطرتها على مرافق مهمة تتعلق بإيرادات البلد، وهو قادر على إجراء تغييرات جوهرية في بنية النظام وفق الدستور، ويتنسق مع رئيس الجمهورية الذي رشحه للمنصب، ومعا يمكنهما حل البرلمان الحالي، والتحصين للانتخابات المبكرة، والخاص من لعبة الأحزاب وميليشياتها.

إذا أراد الكاظمي ألا يخسر عهده الذي أعطاه للعراقيين، لدرجة التضحية بحياته حسب قوله، فعليه عدم التراجع عن سياساته في القطاع الأمني وإزاحة هيمنة الميليشيات المسلحة. لا يمكنه الجمع ما بين تعهداته للعراقيين وبين مهادنته وخضوعه للميليشيات، وإلا سيلقى مصر سلفه عادل عبدالمهدي، وإلى هذه اللحظة لا يمتنى العراقيون له ذلك.

التي تركتهم ضحايا الجوع والفقر والمرض والبطالة والمخدرات، وفضحت ثورة أكتوبر الشبابية لعبتهم. **ليلة القبض على عصابة الدورة الميليشياوية كانت مفتاحاً خطيراً للدخول إلى دهاليز الصناديق السوداء لممتلكات الميليشيات من الأسلحة ونظم شبكة الاتصالات المرتبطة بالمرس الثوري الإيراني وخطط العمل متعددة الأغراض** أما الوهم الثاني، الذي يرددونه بسطحية ومكر مستورد، فهو قصة عمالة كل سياسي عراقي خارج هيمنة طهران للأمرميكان، وهو تعبير ساذج عن تنفيذهم لرغبة نظام ولي الفقيه المؤقتة في التصدي للوجود الأميركي في العراق، رغم قناعة قادة الأحزاب بحاجتهم للأمرميكان لحماية عملياتهم السياسية. وطهران حالياً تتوسل واشنطن للدخول في المفاوضات، فهل سيصبح الإيرانيون اصداقاً للأمرميكان مرة ثانية مظلماً كانوا مطلع عام 2003 وحتى خروجهم العسكري عام 2011. لو أرادت واشنطن إزاحة الحكم لفلعت ذلك بسهولة، وخلال ساعات، وخلصت العراقيين، مثلما أدعت كذبا تخليصهم من نظام صدام عبر الاحتلال. فهل الوضع العراقي الحالي أفضل مما كان عليه في العهد السابق؟ العراقيون يقولون لا. ليس في أجندة واشنطن والتغيير النظامي في بغداد وطهران، لا في ظل الإدارات السابقة ولا الحالية ولا حتى المستقبلية، بل إن من جملة ثوابتها السياسية حماية العملية السياسية التي صنعتها في العراق. وما يحصل

مجسات تلك الأحزاب وميليشياتها استشرخت مخاطر منهج الكاظمي في إصلاح المنظومات الأمنية على الميليشيات، وإعادة هياكل مؤسسات الدولة التي أعلنها منذ تسلمه المنصب، ودخل في خطوات جذية في القطاع الأمني، آخرها إقصاء فالح الفياض، رجل إيران في العراق، ولذلك تضغط عليه لتغيير بوضلة اتجاه سياساته إلى ملف وجود القوات الأميركية في العراق، وعدم المساس بتلك الميليشيات. ونسبت توجهاته الإصلاحية الأمنية إلى العمالة للأمريكان، الساعين في ظل إدارة ترامب إلى تقطيع أوصال الأدوات المسلحة الإيرانية في العراق؛ نوري المالكي طالب الكاظمي صراحة بالابتعاد عن ملف الحشد، والتوجه نحو وضع حلول لازمة الاقتصادية. أما هادي العامري فكان أكثر استخفافاً بالكاظمي، حيث صرح بأنه استدعى الكاظمي لمكتبه وأبلغه بشرط دعمه له بحصر سياسته بإخراج القوات الأميركية من العراق، وإجراء انتخابات مبكرة، وفق مقاساتهم وبما يحافظ على مواقعهم.

وإذا ما سئل هؤلاء القادة، لماذا وافقت على مجيء الكاظمي، إن كنتم تعلمون أنه سيوجع رؤوسكم، يجيبون بأنه لم يكن أمامهم غير هذا الخيار للحفاظ على حكم الشيعة، وردء مخاطر الانهيار الحتمي، ونهاب الحكم إلى قوى التيار الشعبي وقواه الشبابية. لكنهم لن يغامروا بقبول إجراءاته الإصلاحية، التي قد تعجل بالإطاحة بهم إن هو نفذ تعهداته أمام الشعب.

الآن هم يلعبون بوهمي مخاطر "الحرب الشيعية" والعمالة للمريكان. في تغيب متعمد للخيار الوطني العراقي المستقل. الوهم الأول حول مخاطر الحرب الشيعية الشيعية يتجاهلون عن خلاله عن عدم حقيقة أن الأحزاب الإسلامية والميليشيات الموالية لإيران لم تعد ذات صلة بالطاغفة الشيعية، بعد تبلور خط شيعي عراقي معتدل، بعيداً عن هيمنة طهران تتقدمه النخب الثقافية الواعية. كما أن الجماهير المغلوبة على أمرها من بسطاء الشيعة فقدوا قوتهم بتلك الأحزاب،

د. ماجد السامرائي  
كاتب عراقي

أصبحت ردود الفعل على نتائج ليلة القبض على وكر الميليشيات في الدورة ببغداد، 25 يونيو الماضي، أكبر من الحدث الأمني نفسه، الذي لم يتعد اللقاء القبض على أفراد مجموعة ميليشياوية، كانت على وشك إطلاق صواريخ نحو أماكن حساسة في العاصمة متلبسين بجرمهم، واعتقلوا بأوامر قبض أصولية، في تحول فسر بأنه مقدمات لسياسة رئيس الوزراء الجديد، مصطفى الكاظمي، لإرساء مقدمات تنفيذ البند الدستوري، وحصر السلاح بيد الدولة الذي لم ينفذ منذ 15 عاماً، وهو ما يعني تجريد الميليشيات المسلحة ذات الولاءات المشبوهة من سلاحها.

وصل أمر ردود الأفعال بين بعض الأوساط الشيعية وجيوشها الإلكترونية، التابعة لمعسكر إيران في العراق، أن فسرت اجتماع الكاظمي المشترك مع جهاز مكافحة الإرهاب، وكتائب حزب الله، بأنه إذعان وتراجع مهين أمام تلك الميليشيات والرافعات السياسية التي تقف خلفها، وتعطيل لسياسة إرساء السيادة العراقية.

ليلة القبض على عصابة الدورة للميليشياوية، كانت مفتاحاً خطيراً للدخول إلى دهاليز الصناديق السوداء لممتلكات الميليشيات من الأسلحة، ونظم شبكة الاتصالات المرتبطة بالمرس الثوري الإيراني، وخطط العمل متعددة الأغراض. ولأنها كانت استعراضاً منقابل للقوة ما بين الدولة وبين الخارجين عليها، فقد كان رد الفعل الميداني للميليشياوي سريعاً وفوضوياً لإنبات الذات، باقتحام المنطقة الخضراء ومحاصرة وتهديد مكاتب مكافحة الإرهاب ورئيس الوزراء، لإجبار الكاظمي على التهنئة، ومراجعة خياراته، وسط دعوات من بعض الإعلاميين والمحللين السياسيين، الموالين لتلك الميليشيات ببغداد، بضرورة تغليب الحوار مع قيادات الميليشيات على تصفية أوكارهم. هناك من يفسر عن جهل أو قصد، خطوة الكاظمي الأمنية بأنها اندفاع متعجل غير محسوب في مجابهة الغول الميليشياوي، الذي تعاطفت هيمنته الأمنية والاقتصادية على مرافق الحياة العراقية، ولم يعد، لما تسمى دولة، سوى هياكل مزروعة القدرات المالية والاعتبارية، ولا سبيل لأي رئيس وزراء سوى الصمت والتمسك بالمظهر بمزايا المنصب، أما أن يتصدى لحالة الانهيار، بروح وطنية صادقة ورغبة بالإصلاح، فكأنه خارج منظومة الحكم، التي تديرها قيادات الأحزاب الفاسدة، وقد تتم تصفيته جسدياً.